وفد برلماني كويتي بحث هناك تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين

رئيس البرلمان السلوفيني يشيد بدور الكويت في ترسيخ الأمن والسلم الدوليين

الوفد خلال قيامه بجولة في مبنى البرلمان السلوفيني

فيينا - «كونا» يقوم وفد برلماني كويتي أمس بزيارة رسمية الى جمهورية سلوفينيا يبحث خلالها تعزيز التعاون التعاون الثنائي بين البلدين.

وقال سفير دولة الكويت لدى النمسا وممثلها الدائم لدى منظماتها الدولية في فيينا وسفيرها غير المقيم في جمهورية سلوفينيا صادق معرفي لـ (كونا) ان زيارة وفد لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية الخامسة للعاصمة ليوبليانا تاتي تلبية لدعوة رسمية من رئيس المجلس الوطني السلوفيني بهدف تطوير العلاقات بين برلماني البلدين وبما يعزز أواصر التعاون والتفاهم بين البلدين في مختلف المجالات.

واعرب عن تطلعه الى ان تحقق الزيارة اهدافها المرجوة وبما يرتقي الى مستوى العلاقات السياسية المتطورة بين البلدين.

واكد معرفي اهمية الدور الذي تلعبه وفود لجان الصداقة البرلمانية الكويتية في تعزيز التعاون الدولي بين دولة الكويت ودول العالم الأخرى لافتا الى انها تمثل عاملا دافعا ومكملا للدبلوماسية التقليدية للتعريف بالصورة المشرقة للكويت التي نالت احترام المجتمع الدولي باعتبارها دولة القانون والمؤسسات.

واضاف ان زيارة الوفد التي تاتي بعد بضعة أشهر من استضافة العاصمة ليوبليانا لفعاليات منتدى يوم الخليج الاول في ديسمبر الماضي تشكل فرصة مهمة لاستكمال المحادثات الثنائية وتبادل الاراء حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك وبما يعزز مسيرة التعاون بين ممثلي الشعبين في كلا البلدين.

واعرب السفير معرفي عن ثقته بان الاجتماعات المزمع عقدها مع كبار المسؤولين في سلوفينيا ستكلل بمزيد من التقارب بين البلدين الصديقين مثمنا ما تبديه سلوفينيا من حرص على الارتقاء بمستوى العلاقات السياسية والاقتصادية مع دولة الكويت الى مستويات ارحب.

وقال السفير معرفي ان الوفد سيستهل زيارته الرسمية الى لوبليانا بمحادثات كبار المسؤولين في سلوفينيا.

واضاف انه سيقوم بجولة في مسجد لوبليانا في زيارة هي الاولى من نوعها للوفد الكويتي لهذا المركز الإسلامي الذي ساهمت دولة الكويت في انشاءه كما سيقوم بلقاء اعضاء غرفة التجارة الكويتية السلوفينية وزيارة بعض المؤسسات الاقتصادية.

من جانبه اشاد رئيس البرلمان السلوفيني ميلان بركلات بالدور «المهم» الذي تؤديه دولة الكويت في ترسيخ وتعزيز الامن والسلم الدوليين.

وقال بركلات في تصريح لـ (كونا) عقب لقائه وفد لجنة الصداقة البرلمانية الخامسة الكويتية برئاسة النائب الدكتور جمعان الحريش ان اختيار دولة الكويت عضوا غير دائم في مجلس الامن الدولي إن بلاده « على ثقة بان الكويت ستسهم بعد اختيارها عضوا في مجلس الامن في تعزيز دورها لدفع جهود السلام بمختلف انحاء العالم».

واضاف ان « سلوفينيا والكويت عضوان فاعلان في الأمم المتحدة ويدعمان الدبلوماسية الوقائية واصلاح الامم المتحدة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030».

وحول العلاقات بين سلوفينيا ودول مجلس التعاون الخليجي اشاد رئيس البرلمان السلوفيني بعمق ومتانة تلك العلاقات لاسيما الاقتصادية منها مؤكدا ان بلاده تتطلع الى تعزيز تعاونها مع دول الخليج لاسيما دولة الكويت «التي تعدها واحدة من اهم الشركاء في المنطقة».

وذكر بركلات ان غرفة التجارة السلوفينية - الكويتية التي انشئت في اكتوبر عام 2016 تهدف بشكل رئيسي الى تعزيز التبادل التجاري بين البلدين ودعم الشركات السلوفينية التي ترغب في دخول السوق الكويتية.

وقال ان الشركات السلوفينية يمكنها المساهمة في مجالات مختلفة مثل المعدات التكنولوجية الخاصة بالمرافق الإنشائية والصناعية والطاقة المتجددة والمستدامة وتكنولوجيا المعلومات المتطورة الى جانب مجالات التكنولوجيا والمشاريع البيئية والإنشاءات الهندسية المدنية وكذلك السياحة.

وقال ان انشاء غرفة التجارة السلوفينية - الكويتية خطوة ايجابية من شانها ان تجعل سلوفينيا اكثر تميزا ولاسيما من ناحية الاستثمار.

واوضح ان «معظم المستثمرين الأجانب قدموا الى سلوفينيا نظرا الى موقعها الاستراتيجي في قلب أوروبا ووجود بنية تحتية متطورة في مختلف المجالات لاسيما النقل وتكنولوجيا المعلومات والمجموعات الصناعية».

وحول مستوى العلاقات البرلمانية بين الكويت وسلوفينيا رحب بركلات بالزيارة التي يقوم بها وفد لجنة الصداقة البرلمانية الخامسة الكويتية للعاصمة لوبليانا حاليا مؤكدا انها تعكس العلاقة الطيبة بين البرلمانيين.

واعرب عن تطلع بلاده الى تعزيز علاقاتها البرلمانية مع الكويت بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين موضحا ان الزيارة تعد كذلك فرصة للبحث في سبل تعزيز مختلف أوجه التعاون بين سلوفينيا والكويت.

يذكر ان وفدا برلمانيا كويتيا بدأ اليوم الاربعاء زيارة رسمية الى جمهورية سلوفينيا يبحث خلالها تعزيز التعاون التعاون الثنائي بين البلدين.

ويضم الوفد البرلماني الذي يرأسه النائب الحريش كلا من النواب عادل الدمخي وعبدالله العنزي ونايف المرداس اضافة الى سفير الكويت لدى النمسا وممثلها الدائم لدى منظماتها الدولية في فيينا وسفيرها غير المقيم في سلوفينيا صادق معرفي.

العزب : استحداث نظام جديد لحماية بيانات الأفراد على موقع الوزارة الإلكتروني

فالح العزب

قال وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.فالح العزب إن الوزارة استحدثت نظاما جديدا لمنع الدخول على البيانات الشخصية للأفراد في الموقع الإلكتروني للوزارة من خلال الرقم المدني.

وأكد العزب في تصريح لشبكة الدستور الإخبارية أن وزارة العدل من أولى الوزارات التي تستخدم التكنولوجيا والخدمات الإلكترونية في المعاملات وكذلك الربط بينها وبين وزارات الدولة، لافتا إلى أن الوزارة تسعى إلى أن يكون لها افرع في المدن والمناطق الجديدة.

وأشار من جهة أخرى إلى أن مراكز تنفيذ الاحكام في المراكز الحدودية ستكون بصفة دائمة وليست مؤقتة لافتا إلى أن الوزارة ستعمل في فترة الصيف بكامل طاقتها ولن تألو جهدا في خدمة المواطنين والمقيمين.

شدد على ضرورة محاسبة المتجاوزين في ملف الحيازات الزراعية المخالفة

العدساني يطالب بإدراج قانون تعارض المصالح على أول جلسة بدور الانعقاد الثاني

كشف النائب رياض العدساني عن رد وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. فالح العزب على سؤاله بشان قضية الإيداعات المليونية بوجود بعض القوانين التي تحد من هذه الأمور.

وأكد العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أهمية وجود قانون صريح يحد من تكرار تلك القضية مطالبا بإدراج قانون تعارض المصالح بصفة الاستعجال في أول جلساته القادمة.

وأضاف العدساني أن قانون تعارض المصالح قدم في شهر مارس الماضي لسد الفراغ التشريعي والتكسب الغير مشروع بمنع تلقي الهدايا بين أعضاء السلطتين وموظفي الدولة وأعضاء المجلس البلدي والنوادي والجمعيات التعاونية.

وأوضح أن مثل هذا القانون موجود ومطبق في المؤسسات الدولية ويفصل المصلحة والعلاقة الشخصية والتكسب الغير مشروع ومن بتعداها يعتبر جريمة وفق القانون، مشددا انه سيتابع قضية الإيداعات حتى إقرار قانون تعارض المصالح

رياض العدساني

وأشار العدساني إلى انه قدم في المجلس الماضي وأعاد تقديمه في المجلس الحالي لأهميته حيث ان قضية الإيداعات حققت بسبب وجود نقص في التشريعات وهناك قاعدة قانونية بانه (لا جريمة إلا بنص).

وأكد العدساني من جهة أخرى انه سيفتح ملف الحيازات الزراعية مستندا لما ذكر من معلومات في لجنه الميزانيات وتقارير ديوان المحاسبة والتي تثبت وجود أراضي وزعت على من لا يستحق وتم استخدامها بشكل خاطئ، مطالبا بمحاسبة المتجاوزين.

وفي موضوع آخر استغرب العدساني رد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بعدم دستورية سؤاله عن إجراءات الحكومة تجاه تصريح رئيس اتحاد الكرة غوام عن تحصيله رشاوي من بعض المسئولين في الاتحاد الكويتي

تباين نيابي حكومي حول فهم ما آلت إليه المحكمة

آلية الرد على السؤال البرلماني .. خلاف بين السلطتين لم يحسمه تفسير «الدستورية»

■ الدستور أقر حق النواب في سؤال رئيس وأعضاء الحكومة عن الأمور الداخلة ضمن اختصاصاتهم

خلاف بين السلطتين حول آلية الرد على السؤال البرلماني

السؤال البرلماني عبارة عن استيضاح نيابي موجه إلى احد الوزراء او إلى رئيس مجلس الوزراء للحصول على معلومات وبيانات معينة حول قضية ما يطلب النائب إيضاح و بيان بعض النقاط المهمة فيها.

واقر الدستور الكويتي حق اعضاء مجلس الامة بتوجيه الأسئلة إلى اعضاء الحكومة في المادة (99) التي نصت على ان (لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء اسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة).

مراحل السؤال البرلماني

فصلت اللائحة الداخلية لمجلس الامة الأحكام الخاصة بالسؤال وذلك في المواد من 121 إلى 132 والتي وضعت للمجلس بعض القيود على الحق في استعمال السؤال البرلماني.

وطبقاً لأحكام المادة 121 يجب ان يوجه السؤال من عضو واحد إلى وزير واحد فلا يجوز ان يوجه من اكثر من عضو من أعضاء المجلس إلى احد الوزراء او إلى مجموعة من الوزراء،ويستطيع العضو ان يوجه اكثر من سؤال إلى وزراء عدة تتعلق بامور مختلفة تدخل في اختصاصاتهم.

واشترطت المادة 122 ان يكون السؤال موقعاً من مقدمه ومكتوبا بوضوح وايجاز وان يقتصر على الامور التي يراد الاستفهام عنها من دون التعليق عليها والا يتضمن عبارات غير لائقة او فيها مساس بكرامة الاشخاص او الهيئات او اضرار بالمصلحة العليا للبلاد.

وطبقا للمادة 123 فإنه يجب ان يبلغ رئيس مجلس الأمة رئيس مجلس الوزراء او الوزير المختص فور تقديم السؤال ويدرج على جدول اعمال أول جلسة تالية من تاريخ ابلاغه.

والأصل ان يجيب الوزير المسؤول في الجلسة المحددة لنظر السؤال إلا أن المادة (124) من اللائحة أعطته الحق في أن يطلب تاجيل الإجابة إلى موعد لا يزيد على أسبوعين والتاجيل لأكثر من هذه المدة لا يكون إلا بقرار من المجلس.

وأعطت المادة 125 لموجه السؤال دون غيره التعقيب على الاجابة بإيجاز ومرة واحدة.

وأجازت المادة 126 للحكومة من تلقاء نفسها او بمناسبة سؤال موجه لها ان تطلب مناقشة موضوع معين يتعلق بالسياسة العامة للدولة لتحصل فيه على راي المجلس او ان تدلي ببيانات في شانه.

ولم تعط المادة 127 الحق لموجه السؤال بتحويل سؤاله إلى استجواب في الجلسة ذاتها المحددة لنظره.

فيما رات المادة 128 انه لا تنطبق الإجراءات السابقة الخاصة بالأسئلة على ما يوجه منها إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أثناء مناقشة الميزانية أو اي موضوع مطروح على المجلس، فإن للاعضاء أن يوجهوها في الجلسة شفويا.

وطبقاً لأحكام المادة 129 فإنه عقب الانتهاء من موضوع الأوراق والرسائل الواردة المشار إليها في المادة 75من اللائحة يخصص نصف ساعة للأسئلة والإجابة عنها، فإذا بقي بعد ذلك شيء منها يدرج في جدول أعمال الجلسة التالية ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

وأكدت المادة 130 انه إذا استرد السائل سؤاله فيحق لأي عضو بالمجلس أن يتبناه وفي هذه الحالة يتابع المجلس النظر فيه.

واوضحت المادة 131 ان الأسئلة التي توجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء فيما بين ادوار الانعقاد يبعثون بالرد عليها كتابة إلى رئيس المجلس فيبلغها إلى الأعضاء الذين وجهوها، ولا تتقيد الإجابة عن هذه الأسئلة بالمواعيد المقررة في المواد السابقة، وتدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية للمجلس.

فيما أشارت المادة 132 إلى انه يسقط السؤال بانتهاء عضوية مقدمه لأي سبب من الأسباب ويحق لكل عضو ان يتبنى هذا السؤال فيتابع المجلس النظر فيه.

مواعيد الرد على الأسئلة

وبرغم أن الخلاف في مواعيد الرد على السؤال البرلماني قد عرض على اللجنة التشريعية والقانونية بمجلس الأمة مرات عدة، وقدمت بشانه تقارير عدة بعد اخذ راي الحكومة إلا ان تعارض الآراء وتباين وجهات النظر استمر وظل قائما حتى الآن.

وكانت الحكومة قد تقدمت بطلب الى المحكمة الدستورية لتفسير المادة 99 من الدستور وذلك خلال الفصل التشريعي العاشر في السابع من فبراير عام 2004 ورد مجلس الأمة حينها على الطلب بمذكرة.

وحدد القرار التفسيري للمحكمة الدستورية رقم (3) لسنة 2004 الصادر بتاريخ 11 ابريل 2005 في شان تفسير المادة (99) من الدستور مجموعة من الضوابط للسؤال البرلماني وهي:

• لا يجوز أن يكون السؤال عن نيات .

• ان يكون المسؤول مختصا بالجواب عن السؤال.

• أن يكون السؤال مختصاً بشان عام، او بمسالة عامة ترتبط بمصلحة الكثيرين من الناس، أو تتصل بالمبادئ التي ينبغي ان تسير عليها الحكومة في تصرفاتها.

■ اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فصلت أحكام الدستور بخصوص السؤال البرلماني ووضعت ضوابط له

• يتعين إن يكون واضحاً غير مبهم، مبيناً فيه الأمور المراد الاستفهام عنها، فتكون عبارات السؤال محددة، بما يجعله مفهوما، بحيث تعين المسؤول في البحث.

• أن يكون توجيه السؤال بالكتابة لإفساح الوقت والمجال للمسؤول لتمكينه من إعداد الإجابة بما قد يتطلبه ذلك من بحث، وجمع للبيانات المطلوبة

• يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء في نطاق اختصاصه المحدد له طبقاً للدستور عن السياسة العامة للحكومة.

• فرض طريقة محددة للإجابة عن السؤال من دون مشيئة السائل، وللمسؤول أن يجيب عن السؤال شفاهة طالما لم يطلب منه الإجابة بخلاف ذلك، أو يجيب عن السؤال كتابة إذا كان السؤال لا تتناسب أو تتاح معه الإجابة عنه شفاهة.

• ألا يكون من شان السؤال الآتي:

– عرقلة أعمال الحكومة وتعطيل مصالح الدولة، او ضياع وقت المجلس وتعطيله عن ممارسة عمله في نظر المسائل التشريعية.

– المساس او الإضرار بالمصالح العليا للبلاد وذلك بإفشاء اسرارها – العسكرية او الأمنية – لدواعي المصلحة العامة التي تعلو فوق كل اعتبار.

– التدخل في شؤون السلطة القضائية بان يتعلق باحكام قضائية بما يتعارض مع استقلال القضاء واختصاص السلطة القضائية. – التعدي على حقوق الأفراد، أو تناول خصوصياتهم وحرياتهم، او إفشاء اسرارهم او التعريض بهم.

– التدخل فيما يتصل باعمال السلطة التنفيذية في تصريف شؤون سياسة الدولة الخارجية بان يتعلق بالمفاوضات او المحادثات التي تجريها مع دول العالم الدول وفي إبرام المعاهدات باعتبار ان رئيس الدولة هو صاحب الحق في ذلك.

– إلزام المسؤول بتقديم مستندات او اوراق او وثائق مؤيدة او مثبتة لصحة إجابته، ما لم ير المسؤول تقديمها توضيحا لإجابته عن السؤال او انها لا تكتمل من دونها.

ورغم هذا التفسير إلا ان التباين النيابي الحكومي ما زال مستمرا حول آلية الرد على الأسئلة البرلمانية

آلية الرد على السؤال البرلماني

في جلسة الاول من ديسمبر 2015 قدم النائب د.عبدالله الطريجي رسالة واردة إلى مجلس الأمة انتقد فيها عدم رد الوزراء على الأسئلة البرلمانية بذريعة عدم دستورية السؤال ومستندين إلى حكم المحكمة الدستورية . وطالب بعقد جلسة لمناقشة آلية الرد على السؤال البرلماني، وفي هذا الصدد تم تكليف مكتب المجلس بعقد اجتماع خاص لوضع آلية واضحة للإجابة عن الأسئلة، وعقب ذلك قرر مكتب المجلس إحالتها للخبراء الدستوريين للبت فيها.

اول سؤال في تاريخ الحياة البرلمانية اول سؤال في تاريخ الحياة البرلمانية وجهه النائب احمد الخطيب الى وزير الخارجية حينها الشيخ صباح الأحمد عن أسباب تاخر الاعتراف بنظام الحكم الجديد في الجمهورية اليمنية وثورته وذلك في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الاول بتاريخ 20 فبراير عام1963.

neotech

شركة نيوتك للمعدات الطبية

يسر شركة نيوتك للمعدات الطبية ذ.م.م دعوة الشركاء لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية للشركة الساعة 10.30 صباحا من يوم الأربعاء الموافق 2017/07/12 بمقر صالة أفراح هيا الزبن بمنطقة ميدان حولي شارع خالد الزيد الخالد، للنظر واتخاذ قرار في المسائل التالية :-

- تقرير المدير عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31، وتقرير مجلس الرقابة.
- تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة.
- البيانات المالية للشركة.
- اقتراحات المدير بشان توزيع الارباح.
- الموافقة على التعامل مع اطراف ذات صلة.
- إخلاء طرف السادة / أعضاء مجلس المديرين وإبراء ذمتهم على كل ما يتعلق بتصرفاتهم وحتى السنة المالية المنتهية في 2015/12/31
- تعيين مراقب حسابات للسنة المالية التالية،وتفويض المدير في تحديد أتعابه.
- اية موضوعات اخرى تستجد خلال الاجتماع

والله الموفق — المدير العام

للاستفسار على هاتف رقم / 1844844